الجمهورية التونسية **باردو في 02 أفريل 2012**
المجلس الوطني التأسيسي
لجنة الهيئات الدستورية

إلى عناية السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: محضر الجلسة **عدد14** للجنة الهيئات الدستورية.
جدول الأعمال: مواصلة النظر في قائمة الهيئات الدستورية.
الحاضرون:جميع أعضاء اللجنة مع اعتذار السيد عبد العزيز شعبان وحضور السيد اسكندر بوعلاق والسيّدتين محرزية العبيدي ونبيهة ترجمان .
بداية الجلسة: 10و10د

افتتحت اللجنة أعمالها على الساعة 15 و30د بالنظر في الوثيقة المحوصلة لما دار في اللجنة والتي تضم قائمة الهيئات المتفق بشأنها والهيئات الممكن دمجها ضمن هيئات أخرى والهيئات التي ما زالت محل نقاش والهيئات التي لا يمكن أن ترتقي لمرتبة الدستور والهيئات ذات الطابع القضائي.
وكانت الهيئة المستقلة للانتخابات والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان والهيئة العليا للإعلام والاتصال السمعي والبصري محل توافق وتأجل النظر في الهيئة الوطنية لمقاومة الفساد والرشوة التي اقترح السيد جمال الطوير إضافة عبارة الحوكمة لها مقابل الاستغناء عن الهيئة المستقلّة لمراقبة السياسات العموميّة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بينما دار نقاش مركّز ومعمّق حول:

*الهيئة الوطنية لحماية حقوق الاجيال القادمة:

اعتبرت الآنسة آسيا النفاتي أن إحداث هيئة مستقلة لحماية البيئة وللتنمية المستديمة هو ضرورة نظرا لتهميش هذا الامر من قبل الحكومات باعتبار الحق في بيئة سليمة من الجيل الثالث لحقوق الإنسان لا سيما مع اعتماد القوانين التونسية سياسة التلوّث مقابل المال. ودعمها في ذلك السيد عبد المنعم كرير ورأت الآنسة ربيعة النجلاوي أن تفعيل القوانين الموجودة يضمن الحق في البيئة

دون حاجة لدسترة هيئة لذلك وشاطرها في ذلك السيد سليمان هلال متحدثا عن المعايير البيئية العالمية ووافقته السيدة حبيبة التريكي في ذلك بينما اعتبر السيد جمال الطوير أن الحق في البيئة يدخل ضمن الهيئة العليا لحماية حقوق الإنسان ورأى السيد وسام ياسين أن اعتماد مفهوم التنمية المستدامة يؤدي إلى ضرورة التوفيق بين الجانب الاقتصادي والبيئي وأكدت السيدة نادية شعبان على أن الهيئة الوطنية لحماية حقوق الأجيال القادمة تهتم بالجانب الاقتصادي والبيئي وأنه لا بد من تحديد صلاحياتها بدقة قبل التوافق بشأنها.

الهيئات التي ما زالت محلّ نقاش:

*الهيئة العليا للتونسيين بالخارج:

دافعت السيدة نادية شعبان عن هذه الهيئة التي اقترحتها سابقا مؤكدة الحاجة الماسة إليها وأنها ستتكون من المجتمع المدني التونسي بالخارج الذي سيكون له حق النظر في الاتفاقات الثنائية التي تبرمها تونس والتي تؤثر على وضعيتهم المالية والاجتماعية ودعم السادة عبد السلام شعبان و محمد الحبيب هرقام وعبد الباسط بن الشيخ والناصر البراهمي هذا المقترح معتبرين أن هذه الهيئة لا تعوض الإدارات الوطنية المهتمة بشؤون التونسيين بالخارج. وأثير جدل حول أن الصبغة الاستشارية أو التقريرية لهذه الهيئة واعتبرت الغالبية أن الدور الاستشاري هو الغالب والمنطقي لمثل هذه الهيئة.
في المقابل رأى السيد البشير شمام والسيدة حبيبة التريكي أنها لا يمكن أن تكون هيئة دستورية واقترح السيد منير بن هنية أن تدمج صلب هيئة أخرى على غرار الهيئة العليا لحقوق الإنسان أو حتى المجلس الأعلى للخبراء وطلب رفقة الآنسة ربيعة النجلاوي تصوّرا واضحا من صاحبة المقترح حول دور ومهام هذه الهيئة. وتقرر الاحتفاظ بها .

*الهيئة العليا للتربية والتكوين والبحث العلمي:

دافع السيد عبد السلام شعبان عن هذه الهيئة التي اقترحها مدعّما مطلبه بما دار من نقاش في إطار الندوة الوطنية حول **أيّ منهجية لإصلاح المنظومة التربوية ؟** والتي أسفرت عن رفع توصية مضمّنة بعريضة أمضى فيها عدد كبير من المشاركين بدسترة هذه الهيئة واعتبر أنها ستضمن عدم مساس الاختيار الحزبي الظرفي بالتوجهات التربوية الكبرى التي ستحددها هذه الهيئة حفاظا على أجيالنا القادمة وثمن السيد محمد الحبيب الهرقام هذا المقترح باعتبار أهمية التربية في

حياة المجتمعات وان هذه الهيئة ستراقب عمل الوزارة وتوجهه وأكد السيد عبد الباسط بن الشيخ أن هذه الهيئة بها جميع مواصفات الهيئة الدستورية التي قدمها سابقا الاستاذ الصادق بلعيد ولا سيما بخصوص عدم ثقتنا بالحكومات في مسألة التربية التي تعددت مناهجها وتذبذبت منذ سنوات وهو ما اثر سلبا على المستوى العلمي لتلاميذنا ووافقته في ذلك السيدتين دليلة بوعين وحبيبة التريكي بينما لفت السيد سليمان هلال والآنسة آسيا النفاتي النظر إلى مسألة صعوبة تحديد الثوابت التربوية باعتبار أنه لكل شخص نظرته للمجتمع كما رأت الآنسة آسيا النفاتي أنه يجب التفكير في مسألة التداخل مع صلاحيات وزارة التربية وأجاب السيد محمد الحبيب الهرقام أن الوزارة لاتهتم بالامور المادية قط وأنها ذات صبغة سياسية وهو ما يوجب إبعاد الشأن التربوي البيداغوجي عنها.

كما تم الإشارة إلى الوضع السيئ الذي يشكو منه قطاع البحث العلمي والذي يستوجب التدخل السريع أمام تراجع الجامعة التونسية من قبل السيدتين آسيا النفاتي ونادية شعبان و السيد اسكندر بوعلاق.

وتقرر الاحتفاظ بها .

***المجلس الإسلامي الأعلى وهيئة الإفتاء:**

رأى السيد البشير شمام أنه من الأجدر دمج هذين الهيئتين معا لتكون مؤسسة واحدة تعنى بالشأن الديني وتبعده عن رغبات السلطة السياسية و اعتبر أنها تهدف على حد قوله "لحماية العلمانيين من التطرف الديني والمتدينين من التطرف العلماني."

ووافقه في ذلك السيد الناصر البراهمي الذي رأى أنّ الجمع بين الجانب الفقهي والافتائي والتصور الوسطي للدين الاسلامي في هيئة واحدة أمر ضروري.

بينما رأت السيدتين حبيبة التريكي ودليلة بوعين أن الهيئة العليا للافتاء يجب أن تكون هيئة دستورية مستقلة تهتم بإصدار الفتاوى وبالإجابة عن أسئلة واستفسارات المواطنين وبتحديد دخول الأشهر القمرية وإصدار شهادات الإسلام وغيرها من المهام بينما يشرف المجلس الإسلامي الأعلى على المساجد ويعين الأئمة إضافة على دوره الارشادي والتوعوي.

وأكد السيدين الناصر البراهمي وعبد الباسط بن الشيخ أن مثل هذه الهيئة لا يلغي دور وزارة الشؤون الدينية في كلّ الاحوال.

وتدخلت في آخر النقاش السيدة محرزية العبيدي النائبة الثانية للسيد رئيس المجلس الوطني التاسيسي وأكدت أن عدد الهيئات الدستورية يجب أن يكون معقولا واقترحت الاستماع لأهل الاختصاص في المجال الديني وأشارت لوجود مجلس مستقل للافتاء في أوروبا.

رفعت الجلسة على الساعة 18و15د.

رئيس اللجنة **المقرر**